النفي الضمني في اللغة العربية: مقاربة تداولية

د. محمد التاري

كلية اللغات والآداب والفنون، جامعة ابن طفيل، المغرب

Implicit Negation in Arabic: A Pragmatic Approach

Dr. Mohamed Al-Tari

Faculty of Languages, Literature and Arts, Ibn Tofail University, Morocco

ملخص البحث

نهدف من هذه الدراسة لأسلوب النفي في اللغة العربية، جرد وتصنيف لأهم أساليبه الصريحة والضمنية، والكشف عن خصائصه النحوية الدلالية، التركيبية، والبلاغية، ثم التداولية الخطابية. يتضمن التحليل في هذه الدراسة التطبيقية، تفسيرات النحاة والبلاغيين، لمعاني أساليب النفي الصريحة والضمنية، وهي معان ذات دلالة مرتبطة بالسياق. وفي مستوى ثان، مستوى مقامي، نركز على المعاني التداولية لأساليب النفي، داخل الكلام اليومي، عبر مفاهيم تداولية متعلقة بالنفي مثل، (حيز النفي وبؤرته، وجواب النفي، وقوته الإنجازية).

الكلمات المفاتيح: النفي الصريح، النفي الضمني، الإثبات، حيّز النفي، القوة الإنجازية.

Abstract

This paper targets the study of negation in Arabic by gathering and categorizing its major explicit and implicit structures and by exploring its grammatical, semantic, syntactic, rhetorical, pragmatic, and discursive characteristics. The analysis of this empirical study introduces explanations of grammarians and rhetoricians to the imports of the explicit and implicit negation structures. Such imports are closely linked to context. In the second level which is pragmatic, the emphasis is on the pragmatic senses of the negation structures used in everyday speech wherein we shall determine the pragmatic concepts pertinent to negation, such as the scope of negation, its focus, its illocutionary force, and negative responses.

Keywords: explicit negation, implicit negation, affirmation, the scope of negation, illocutionary force.

تقديم:

نتناول في هذا المقال النفي الضمني، الذي نوسع من خلاله دراستنا لأسلوب النفي بحسب مقامات التخاطب في لغتنا اليومية، وفق دراسة تداولية، تغني الجانب البلاغي. ونجيب من خلال هذه الدراسة عن جملة إشكالات من بينها:

- ما أهم الخصائص التداولية لحيّز النفي؟
- كيف نحدد بؤرة النفي داخل حيّزه؟
- كيف يسهم جواب النفي في فك إبهام النفي؟
- كيف صنفت التداولية النفي وما هي الأغراض التي يخرج إليها؟
- هل النفي فعل لغوي يحقق قوة إنجازية؟

نتبنى للإجابة عن هذه الإشكالات وغيرها، مجموعة من التصورات التداولية لكل من: "شكري المبخوت: إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية"، "Ducrot ١٩٧٢، ١٩٧٣، ١٩٨٠، ١٩٨٤"، "Horn ١٩٨٩"، "Moeschler ١٩٩٦"، و"Frege ١٩٧١"، و"المتوكل ١٩٨٥، ١٩٩٣".

نسعى عبر هذه الورقة أيضا، إلى التوسع في دلالات النفي، عن طريق دراسته في مقامات تخاطبية متنوعة، دراسة تداولية، ونوظف لأجل ذلك مفاهيم تداولية، كمفهوم "الحيّز"، ومفهوم "البؤرة"، ومفهوم "القوة اللاقولية (الإنجازية)"، ونجيب من خلال ذلك عن جملة إشكالات تتعلق بحيّز النفي، وبؤرة النفي، وجواب النفي، وأصناف النفي واغراضه، ثم القوة الإنجازية للنفي.

١. الخصائص التداولية لحيّز النفي:

١,١ مفهوم الحيّز عامة وحيز النفي خاصة:

نقصد بالحيّز في اللغة، النطاق والمجال، وحيز الدار ما انضم إليها من المرافق والمنافع. وقد عرّفه ابن يعيش في موضعين، الأول متعلق بتحليل

العلاقة بين "أنْ" و "أنّ" في كون ما بعدهما في تأويل مصدر مشتق، ثم قال شرحا لعبارة صاحب المتن: "وما في حيّزها [يقصد أنْ] يريد ما هو بعدها من تمامها مأخوذ من حيز الدار، وهو ما يتعلق بها من الحقوق والمرافق". والموضع الثاني، هو التعليق على قول الزمخشري:"...وللاستفهام صدر الكلام لا يجوز تقديم شيء مما في حيزه عليه". فقال ابن يعيش: "ما كان في حيّزها، يريد ما كان متعلقا بالاستفهام ومن تمام الجملة، ومنه قولهم حيّز الدار وهو ما يضم إليها من مرافقها"[1] . يشير ابن يعيش إلى أن مصطلح "الحيّز"، ارتبط بالحديث عن الحروف (أنْ، وأنّ، وحرف الاستفهام)، وتعلق ما بعد الحرف بالحرف، وعدم جواز تقديم ما بعد الاستفهام على ما قبله، وأن مفهوم "التمام" الذي تكرر في التعريفين، وهو مفهوم تركيبي يستعمل في المتون للدلالة على شدة التعلق داخل المركّب، (كتمام المضاف بالمضاف إليه، أو تمام الاسم بالتنوين...)، أو بين المركب والحرف، (كتمام الصلة بالموصول، وتمام حرف الاستفهام أو النفي بالجملة، أو تمام الشرط بجملتين). والحرف عامل متعلق بغيره، له مجال يعمل فيه، فينشئ مجاله الخاص، سواء أكان مركّبا جزئيا(كالجر، والعطف، والمعية)، أم جملة (كواو الحال، وحروف النفي والاستفهام). من هنا نستنتج ما يأتي:

- أن الحيز علاقة تربط بين حرف ومجموعة من المكونات اللغوية المتصلة به، والتي تمثل معمولاته.
- قد تكون معمولات الحرف بنية من العلاقات النحوية، أو عنصرا واحدا، أو مركبا اسميا، وأي عنصر في الحيز لا ينتقل منه مبدئيا إلى حيز آخر إلا بحسب قواعد نحوية يجب توضيحها ولغرض مخصوص ينبغي بيانه.
- أن الحرف هو الذي يحدد ما يكون متوغلا فيه وما يكون أجنبيا عنه.

إن حيّز النفي هو ما يلي حرف

النفي، وهو كلام عمل بعضه في بعض، يدخل عليه النافي ليردّه، ترديدا و دحضا، ولا يدخل النفي إلا على جملة بعد تمامها الإسنادي، ليجعلها معمولا له، سواء ترك أثرا لفظيا في إعراب بعض عناصر المجموعة، أو لم يترك....[٢] . ولحيز النفي خاصية يشارك فيها الإثبات، وهي إمكان انتقال بعض ما يوجد فيه من عناصر إلى مواضع أخرى من الجملة (تقديم المعمول على العامل)، ونمثّل لذلك بالبنيات:(١-٦):

(١) منطلقا [لم يزل، لن يبرح، لا يزال] زيد.

(٢) زيد [لم يزل، لن يبرح، لا يزال] منطلقا.

(٣) زيدًا [لم تحبّ، لن تحبّ، لاتحبّ] هــ ليلى.

(٤) زيد [لم يزل، لن يبرح، لا يزال]هـ ليلى.

(٥) منطلقا ما زال زيد.

(٦) طعامَك ما زيد آكلا.

أجاز النحاة(٣) تقديم بعض العناصر الواقعة في حيز النفي على حرف النفي، وحددوا هذه الحروف بمجموعة {لم، لن، لا}، واختلفوا في جواز تقديم خبر "ما" عليها، كما في البنيتين(٥،٦) التي نجيز فيهما تقديم أحد معمولات "ما" عليها أسوة بأختها "لا" التي تدخل على الاسم والفعل، ويعمل ما بعدها في ما قبلها.

إذا تأملنا البنيات(١،٣،٥،٦)، نجد كلًا من: "منطلقا" و "زيدًا" و "طعامَك" داخلة في حيز النفي، لأنها منصوبات معمولات للحروف وللأفعال، فهي عناصر من البنية العاملية. أما حالة الرفع في(٢) و(٤) فالعامل هنا معنوي، وهو الابتداء، والضمير العائد على المبتدأ في ما بعد حرف النفي، هو الذي يدخل في حيّز النفي للعامل اللفظي حرف النفي، ولأن الجملة تضم عاملين، أحدهما معنوي، والثاني لفظي من حروف الصدارة، فإن دلالتها يحددها العامل

اللفظي. نستنتج إذن أن المكونات المقدمة على حرف النفي في الأمثلة (٦-١) تدخل في حيّز النفي بسبب تعلقها العاملي بالحرف، أي إنها جزء من "مجال التعلق"، وبالتالي يتحدد حيّز النفي على أساس غير خطي، أي على أساس عاملي، فالعنصر لا يكون عنصرا من حيّز إلا إذا كان متصلا عامليا بذلك الحيّز ويظل متعلقا به وإن تغير موضعه. لكن لكل قاعدة استثناءات، لنتأمل المعطى: (٧)

(٧) لم يعلم زيد الخبر أمسِ.

بناء على الاستنتاج السابق، فكل ما يوجد بعد "لم" هو حيّز للنفي، ولكن داخل هذا الحيّز نجد تقييدا للحدث المنفي، بما يجعل النفي متصلا بمعنى مستغرق للزمان الذي يدل عليه الظرف، وليس لنا في الجملة دليل على مدى علم زيد بالخبر في "غير الأمس"، فلا الجملة تنفيه ولا هي تثبته، بدليل إمكان استئنافها ب(٨):

(٨) أ- لم يعلم زيد الخبر أمس ولا اليوم.

ب- لم يعلم زيد الخبر أمس بل اليوم.

نثير إشكالا هنا هو: ما الذي يفسر تركيزنا على الظرف "أمس" دون بقية المكونات من حيّز النفي(الفعل و الفاعل والمفعول به)؟. وراء هذا التساؤل تقع مشكلة العلاقة بين الحيّز في النفي والبؤرة وعلاقة ذلك بالقيود المخصصة. نعالجها في الفقرات الموالية.

١ , ٢.علاقة حيّز النفي بالبؤرة والقيود المخصصة:

١ , ٢ , ١.علاقة حيّز النفي بالبؤرة:

تتحدد بؤرة النفي تركيبيا بمثل ما تتحدد به في الإثبات، أي بالمقيِّدات المخصّصات (آخر مكون على اليسار في الجملة العادية أو المكون المغيَّر عن موضعه تقديما أو تأخيرا وكذا المكونات المنبورة صوتيا...).

إن السمة العامة لحيّز النفي من الناحية الإعرابية، تكمن في كونه يشمل كل ما يقيّده النفي، ولكنه من الناحية الدلالية، يمكن "تضييقه"

بحيث لا يعم النفي جميع المكونات التي تتعلق به. وهو ما يمكن توضيحه من البنيات في (٩):

(٩) أ- اشترى زيد سيارة فاخرة.

ب- لم يشتر زيد سيارة فاخرة.

ج- لم يشتر(بل استعار) زيد سيارة فاخرة.

د- لم يشتر زيد(بل عمرو) سيارة فاخرة.

هـ- لم يشتر زيد سيارة(بل دراجة) فاخرة.

و- لم يشتر زيد سيارة فاخرة (بل عادية).

إذا تأملنا البنيات الواردة في (٩)، نلاحظ أن (٩ ب) تنفي (٩ أ) على صورة تجعل جميع مكونات الجملة المتبقية واقعة في حيّزها، ومبدئيا كل هذه المكونات منفية. لكن "ثمة حدس عام لدى المتخاطبين مفاده أننا إذ ننفي، نردّ كلام المخاطب ولكننا لا نبطله إبطالا كليا"[٤].

تبين الجمل(٩ ج_و) أن النفي يمكن أن يتسلط على مكون واحد من مكونات الحيّز، الفعل، أو الفاعل، أو المفعول، أو النعت... والأكثر من ذلك أن هذه الأمثلة تبرز لنا إمكانية نفي الذوات، على الرغم من أن قاعدة النحاة والبلاغيين والمناطقة تمنع من نفي الذوات(نفي زيد مثلا في (٩_د)، كما تبين أن نفي الفعل لا يعني مبدئيا وآليا نفي جميع متعلقاته، وكذا إمكانية نفي أحد طرفي المركبات الوصفية والاحتفاظ بطرف(نفي النعت أو المنعوت في (٩-هـ،و).والاحتمالات يمكن أن تتوسع إلى إمكانية نفي أكثر من عنصر، بحسب مقام التخاطب، لأن الجملة في صيغتها المكتوبة (٩.ب-و) لا تدل بحسب القواعد البلاغية إلا على نفي المفعول به ووصفه(سيارة فاخرة)، لأنهما يمثلان القيد في الجملة[٥]. وبقية القراءات هي قراءات مقامية. لذلك يمكننا تفسير حيّز النفي في (٩.ب-و) تفسيرا مقاميا بحسب الغرض من

النفي في كل حالة، لأن جملة النفي عادة ما تُشفع بإثبات يوضح القصد منها، وهو ما يمكن تسميته ب"جواب النفي". وما نجده في البنى (٩.ج-و) بواسطة الإضراب، هو وجه من وجوه جواب النفي، حيث نجد نفيا مشفوعا بإضراب يدل بالإثبات على المكوّن المضرب عنه، وهذا المكوّن يمكن عدّه "بؤرة النفي". وهكذا تمثل المكونات [الفعل، الفاعل، المفعول به، النعت] على التوالي في البنى(٩.ج-و) بؤرات للنفي يمكن تحديدها من السياق اللغوي (قرائن لغوية (تقديم، تأخير، تقييد، تخصيص))، أو السياق المقامي (عالم الخطاب، المعرفة العهدية بين المتخاطبين، القرائن الحسية)، أو عن طريق النبر الصوتي(تمييز المكون المراد نفيه صوتيا). نخلص إلى أن اتساع حيّز النفي حقيقة ترتبط بما تفرضه احتمالات نفي ما توخاه المثبِت من المعاني، فيكون النفي مبنيا على ضرب من العلاقة بين مكوّن مصرح بنفيه، ومكون مثبت ضمنيا. وهو ما عبر عنه النحاة بالعبارات الشهيرة: "(النفي على حسب الإثبات) و(النفي فرع الإثبات فجرى مجراه وألحق به)"[٦].

١,٢,٢. التخصيص ونفي التخصيص:

تكمن إذن خصوصية حيّز النفي كما أسلفنا في مجال التعلق(العامل والمعمول)، وفي البؤرة، وسنرى في هذه الفقرة أن النفي ينبني على علاقة إثبات للمقيَّد ونفي للقيد. ونركز على جانب من القول: "النفي على حسب الإثبات". ويتصل هذا الجانب بدلالة التخصيص في كل من الجملة المثبتة والجملة المنفية. فإذا كان القيد المخصِّص في الإثبات، يرد على سبيل الإفراد والتمييز وإزالة التردد، فلا يمكن حمل القيود المخصِّصة في النفي على هذه الدلالة، إذ لا يمكن للقيد الواحد أن يكون له في إثباته ونفيه الدلالة نفسها، خصوصا أنهما متقابلان بمقتضى كون النفي ردا ودحضا

للإيجاب السابق له. ولتوضيح الأمر نقدم المثال الآتي:

إذا قال قائل: "جاء زيد"، ثم انتبه إلى أن المجيء في صيغة المضي يحتمل أكثر من ظرف، وقدر في نفسه أن المخاطب يحتاج إلى أن يعرف زمان المجيء، فإنه يقيّد ذلك الحدث بالظرف المناسب. ويمكن للمخاطب أن يردّ هذه الجملة وينفيها على ما في المحادثة الآتية:

(١٠) أ –جاء زيد أمس.

ب– لا ليس صحيحا، لم يأت زيد أمس.

إذا تأملنا البنية (١٠. أ–ب)، نجد الظرف "أمس" يمثل قيدا يخصص زمان المجيء في الإثبات. أما في النفي فوظيفته هي إنكار كون المجيء وقع في ذلك الظرف، وإثبات أن مجيء زيد واقع. ولو استمرت المحادثة لسأل المتكلم قائلا:" إذن متى جاء؟" وهنا يمكن الجواب بما نسميه جواب النفي باحتمالات ثلاثة:

(١١) أ– لم يأت زيد أمس بل أتى اليوم.

ب– لم يأت زيد أمس ولا اليوم.

ج– لم يأت زيد أمس بل لم يأت أبدا.

يكون إذن جواب النفي إثباتا كما في (١١.أ)، أو نفيا ثانيا (١١.ب)، أو نفيا عاما(١١.ج). ويكون بذلك تخصيصا جديدا يضطلع به عادة المتكلم النافي لتصحيح القول السابق، أو إبطاله، أو مخالفته، أو تدقيق جانب منه.... إلى غير ذلك من الوظائف الخطابية التي يضطلع بها النفي. نخلص إذن إلى أن النفي بقدر ما يقتضي جملة الإثبات ليوجد، فهو يقتضي كذلك المحافظة على المقيَّد في الجملة المثبتة ويتسلط على القيد، ونسوق جملة من النتائج بخصوص تحديد حيّز النفي وبؤرته:

* يتكون حيّز النفي من جميع المكونات المتعلقة به عامليا وعمليا (نسبة إلى العمل اللغوي).

* يتوجه النفي أساسا إلى القيد المخصص، لأنه يمثل البؤرة في الإثبات الذي يردّه النفي.

* إذا لم يتوجه النفي إلى البؤرة، فيعني أن المتكلم عيّن مقاميا بؤرة جديدة لكلامه، غير البؤرة التي ترشحها البنية النحوية.

* نزع حيّز النفي إلى أن يضيق لينحصر في البؤرة.

١ ,٣ النفي وجوابه:

١ ,٣ ,١ بنية النفي وجوابه:

يعدّ معظم الدارسين النفي مبهما، بسبب تعدد الاحتمالات بخصوص المكونات التي يمكن أن يشملها النفي، حيث يمكن أن يتوجه إلى أي مكون يوجد في حيّزه، وما يمكن أن يفك هذا الإبهام إضافة إلى المقامات التخاطبية، علاقة جملة النفي بما يمكن أن تستأنف به، وهو ما اصطلح عليه "شكري المبخوت" بـ "جواب النفي"[٧]، أسوة بجواب الشرط، والقسم، والاستفهام وغيرها من المتلازمات. وبدراستنا لهذا الجواب، يمكن أن نستقصي المكونات القابلة للنفي، والأغراض المختلفة من النفي. وما يسوّغ مشروعية الحديث عن النفي وجوابه، ما يعقّب به بعض المتكلمين جمل النفي التي ينجزونها. ومن ذلك البنى (١٢.أ-ج)

(١٢) أ- لم يحضر زيد أمس بل حضر اليوم.

ب- ليس ملك فرنسا أصلع فهو غير موجود.

ج- {ما هذا بشرا إن هذا إلا ملك كريم}[٨].

إذا تأملنا البنى (١٢.أ-ج) نجد أنها جميعا استؤنفت. إما بالإضراب وإيراد التعبير الإثباتي المعادل للتعبير المنفي، وإما بالتفسير الذي يعلل وجه النفي، وإما بالتخصيص عن طريق أسلوب القصر لتأكيد النفي من جهة، وإبداله من جهة ثانية، وبيان المقصود منه من جهة ثالثة. وبالتالي تتوقف دلالة الجملة المنفية على جملة الجواب، ولا تفهم إلا في صلتها بها فتفك لنا جملة الجواب بعضا من إبهام النفي.

١ ,٣ ,٢. الجواب وتنوع المكونات

القابلة للنفي:

تفرض علينا القواعد المنطقية اعتبار عامل النفي يعمل في كل مكوّن من مكونات حيز النفي، كما تفرض حدوس المتكلمين قراءة تحافظ على جزء مما يقع في حيّز النفي مثبتا (فنفي السور الكلي "كل" يستلزم إثبات السور الجزئي "بعض" وكذا في أبنية التخصيص والقصر "إنما.../ ما... إلا". لذلك نفترض أن النفي يتسلط على بعض من الكلام ويبقي على بعضه مثبتا. ولتعزيز هذا الافتراض نورد جملا منفية مستأنفة بجواب النفي، ونسوق الأمثلة الواردة في البنيات (١٣.أ-هـ) لتكذيب، على سبيل المثال من قال: "جاء زيد أمس راكبا" بجميع احتمالاتها في النفي.

(١٣) أ- (جاء) (زيد) (أمس) (راكبا)

٤ ٣ ٢ ١

ب- بل..... مترجلا

ج- بل..... اليوم....

د- بل.... عمرو.....

هـ- بل ذهب.....

إذا أردنا نفي البنية (١٣.أ) فإننا لا نرددها كاملة، إذا كنا لا نعتقد أن زيدا جاء أصلا، بل نكتفي بنفي الأصل فيها وهو الفعل كما في (١٣-هـ). أما إذا كنا نقصد إلى نفي مكوّن منها، فإننا سنستأنف مضربين عن قوله بالمكوّن الذي أبدلناه من العنصر المنفي، كأن نقول: "بل مترجلا" أو "بل اليوم" أو "بل عمرو" وربما في الحالة القصوى "بل ذهب". فنصحح بذلك تركيبيا الحذف الذي في البنية (١٣.أ) والذي مثلنا له بنقط الحذف. ولنبين ما يقع يكفي أن نضع في مواضع الفراغ في (١٣.ب-هـ) المكوّن المناسب الذي نجده في (١٣.أ)، في حين تمثل الألفاظ المثبتة في (١٣.ب-هـ) إبدالات صحح بها المتكلم ما أضرب عنه من نفي الإثبات السابق، وكل جواب للنفي، وإن بقي منه مكون واحد بعد الحذف، فهو يمثل نظما جديدا يضيق حيّز النفي ويختزله في عنصر واحد "البؤرة" وتبقى

مكونات مثبتة لا يصيبها النفي. لذلك من المحال أن نجد ردّا على (١٣.أ) قولا مثل: (١٤)

(١٤) * لم يأت زيد أمس راكبا، بل ذهب عمرو اليوم مترجلا. "في غياب معرفة مشتركة بين المتحاورين لأن نفي المقتضى على ما بين Ducrot (١٩٨٤)، يعني رفض المحاورة"[٩].

١ , ٤. أصناف النفي وأغراضه:

اقترح التداوليون أصنافا عديدة للنفي وفق مجموعة من الثنائيات[١٠] جمعها (Horn ١٩٨٩) في جدول:

* نفي المحمول / نفي الاسم المحصّل (Aristote).
* نفي خارجي / نفي داخلي (Russel).
* نفي الإسناد / النفي الخاص (Jesperson).
* نفي الجملة / نفي المكوّن (Klima Jackendoff).
* النفي الوصفي / النفي غير الوصفي (Ducrot Horn Moeschler).

يمكن إثراء هذه التقسيمات، كنفي القضية ونفي المحتوى القَضَوي عند المناطقة، ونفي القيد ونفي المقيّد، أو نفي الحقيقة ونفي المجاز، عند كل من النحاة والبلاغيين.... غير أننا نسعى إلى توحيد النفي أسوة بالنحاة والبلاغيين العرب الذين عدّوا شطر الكلام إثباتا وشطره نفيا، انطلاقا من وعيهم بكون وحدة النفي من وحدة بناء الكلام، فالنفي يتعلق بمجموع الجملة ويردّ أو يدحض "الكلام الذي عمل بعضه في بعض"[١١]. فيتعلق النفي بمجموع الجملة، ويغير دلالتها كلها وينقلها من الإثبات إلى النفي. وهو في هذا، مثل الاستفهام، أو التمني، أو الشرط، أو التوكيد... فنفسر القول: "ما ضرب زيد عمرا"، في غياب جواب النفي ودون اعتبار المعرفة العهدية، والمقام التخاطبي بين المتكلمين، وخلو التلفظ من نبر صوتي لأحد المكونات، بأن النفي لا يتسلط على الضرب، ولا على زيد، ولا على

عمرو، بل يتسلط على ضرب مخصوص واقع من زيد وقد تَحمَّله عمرو، ويدعم توحيد النفي الرأي المنطقي الذي ورد في: (Frege ١٩٧١):

«il est lourd de distinguer deux sortes de négation»[١٢]

(فريجه ١٩٧١): "من الصعب القول بوجود صنفين من النفي".

يمكن أن نجد لتفريع النفي، أسسا في الاستعمال والتداول، بما أن النفي يتنوع بتنوع المقصد من إنشائه، والوظائف التي يضطلع بها القول المنفي ارتباطا بالعلاقات الممكنة بين القول المنفي والكون واعتقاد المتكلم. وعلى الرغم من ذلك نظل أمام معنى واحدٍ هو النفي، قد تتعدد المقاصد منه مقاليا ومقاميا، لكنه يظل واحدا له خصائص ترديد كلام مخاطب متصوَّر أو حقيقي، وردّه. ونعرض لخصائص النفي والأغراض منه بحسب تصور كل من "دكرو" و "موشلار" نقلا عن "هورن".

١ , ٤ , ١. تمييز دكرو بين النفي الوصفي والنفي الميتالغوي:

ميز دكرو (١٩٧٢) في مرحلة أولى من كتاباته بين النفي الوصفي والنفي الميتالغوي، وبين الوصفي والجدالي (دكرو١٩٧٣) أحيانا أخرى. ومفاد هذا التمييز أن النفي الوصفي يمثل: "إثباتا لمحتوى سالب دون إحالة على إثبات مناقض له"[١٣]. وعبارة وصفي هنا نقصد بها وصف حالة الأشياء في الكون. أما النفي الجدالي (ويسميه أحيانا الميتالغوي)، فهو " يوافق فعلا لغويا للنفي فيرد على أنه دحض لقول موجب يناظره"[١٤] .

ويمثل لذلك بالبنى (١٥-١٦)

(١٥) لا سحابة في السماء.

(١٦) ليس هذا الحائط أبيض.

يصلح المثال (١٥) في الغالب لوصف السماء، في حين إن القول (١٦) كثيرا ما يستعمل للرد على إثبات سابق (هذا الحائط أبيض). ويميز "دكرو" بين الصنفين بجملة خصائص

منها:

* أن النفي الجدالي أو الميتالغوي يتسلط على الجملة كلها، في حين إن الوصفي قد يكون نفيا لجملة أو نفيا للمسند.

* أن الاستعمال الوصفي لنفي الجملة المنفية لا يمنع من أن تكون لها دلالة على النفي الميتالغوي، إذا توفر مقاميا ما يدل على أن مثل القول (١٥)، ورد على سبيل الرد على قول سابق لدحضه.

* أن النفي الوصفي يمكن اختباره بمحافظته على مقتضيات الجملة الوجودية، تسلطه على المنطوق في الجملة، بينما قد يصيب النفي الميتالغوي المقتضيات بما فيها الوجودية، فيلغيها. وقد يصيب المنطوق في الجملة. ويعني ما سبق أن الجملة: (١٧.أ)

(١٧) أ- ليس ملك فرنسا أصلع.

تقرأ على وجهين أحدهما وصفي كما في (١٧.ب) ينفي المنطوق ويحافظ على المقتضى الوجودي والآخر ميتالغوي كما في (١٧.ج) يلغي المقتضى الوجودي.

(١٧) ب- ليس ملك فرنسا أصلع بل هو ذو شعر كثيف.

(١٧) ج- ليس ملك فرنسا أصلع لأنه لا وجود لملك فرنسا.

نجد عند "دكرو" مقياسا ثانيا للتمييز بين نوعي النفي، مؤداه أن النفي الوصفي قول على الأشياء والميتالغوي قول على قول[١٥]. اعتمد "دكرو" إذن في هذا الاقتراح على مفهوم الرّد. لأن من وظائف النفي الرد على أقوال المخاطب، لذلك كان تردده بين استعمال وصف "الجدالي" بما يقتضيه من حضور المتجادلين، ووصف الميتالغوي بما يقتضيه من كلام على كلام الآخرين. وقد طور "دكرو" في (دكرو١٩٨٠، ١٩٨٤) تصوره للنفي عبر تبني الطابع الحواري (المتعدد الأصوات) للقول المنفي، وهكذا فصل النفي الجدالي عن الميتالغوي، وأصبح تصنيفه للنفي ثلاثيا[١٦]:

أ- النفي الميتالغوي: القول المنفي الذي يهاجم متكلما (حقيقيا واقعيا)،

قال المقابل الموجب، وله خاصيتان: أنه يبطل المقتضيات ويلغيها. كقول القائل ردا على من قال: "كف زيد عن التدخين"، "لم يكف زيد عن التدخين فهو لم يدخن البتة طيلة حياته". والخاصية الثانية أنه له قيمة الإعلاء من الصفة مثل "ليس زيد ذكي إنه عبقري".

ب- النفي الجدالي: يعارض به المتكلم رأيا معاكسا لرأيه صاغه المخاطب صياغة إثباتية. وقد يكون هذا المخاطب غير موجود فعلا وإنما متصور. وخاصيات هذا النفي: أنه يوافق جل الأقوال المنفية، ويحافظ على المقتضيات، وله قيمة الحط من الصفة، بما يجعل نفي الذكاء عن زيد يعني أنه إنسان عادي إن لم نقل غبيا.

ج- النفي الوصفي: يكون تمثيلا لحالة الأشياء في الكون، دون أن يقدمه قائله على أنه يعارض خطابا آخر. وهكذا يصنف "دكرو" النفي تصنيفا تداوليا، يأخذ بعين الاعتبار علاقات التخاطب، والاستعمال المقامي المحتمل للقول المنفي.

١, ٤, ٢. تصنيف كل من "هورن" و"موشلار" للنفي:

انطلق (هورن ١٩٨٩) من الصيغة الأولى لتصنيف "دكرو" للنفي، نفي وصفي وآخر ميتالغوي. لكنه وسع مجال استعمال النفي الميتالغوي ليشمل الرد والتصحيح وإلغاء المقتضى ونفي استلزام تخاطبي ونفي جوانب تصريفية ونحوية إعرابية وكذا جوانب نطقية صوتية.[١٧]. وسنرى أمثلة لهذه الحالات قدمها "هورن" واعتمدها (موشلار١٩٩٦) في تحليله للنفي[١٨]. مع تعديلات توافق معطيات اللغة العربية، وكذا اختيار أمثلة عربية دون المساس بجوهر الظاهرة كما حللها "موشلار".

(١٨) يفتح أحدهم النافذة صباح عطلة ويقول للآخر: ليس الطقس جميلا.

(١٩) يقول أحدهم: زيد ولد ذكي

الآخر: ولكنه ليس جديا مع ذلك.

(٢٠) ليس زيد كبيرا فهو صغير.

(٢١) ليس زيد كبيرا فهو ضخم.

(٢٢) لا أعدك بأن أكون في الموعد.

(٢٣) لا آسف لموت زيد بما أنه على أحسن ما يرام.

(٢٤) ليس لزيد ثلاثة أبناء فله أربعة.

(٢٥) أأنت نبيء الله؟ لا لست بنبيء الله ولكني نبي الله[١٩].

نشير إلى أن المثال (١٨) عند موشلار هو نفي وصفي. و(١٩) نفي جدالي أساسه الإضراب والاستدراك. و(٢٠) نفي جدالي قائم على التصحيح. و(٢١) نفي ميتالغوي يستند إلى المبالغات. و(٢٢) نفي للقوة اللاقولية. أما (٢٣) فهو نفي للمقتضى. و(٢٤) نفي ميتالغوي لرد استلزام خطابي. و(٢٥) نفي ميتالغوي لرد عملية التلفظ بتصحيح جانب شكلي من الكلام المنفي، فيكون بذلك موضع البؤرة هو المقطع المتكون من الهمزة وحركتها ويحتاج معه النافي لنبر "نبي" ليبرز القصد من نفيه. والملاحظ في هذه الأمثلة أن معظمها مشفوع بجواب النفي أو ما يقوم مقامه (كالتعليل في (٢٣)). وذكر المقام في (١٨) الذي عوّض ما يؤديه جواب النفي من وظيفة. فيكون بناء النتائج على جواب النفي غير بنائها على جملة النفي. فالنفي وحده لا يدل على أي نوع من الأنواع التي ذكرها "موشلار"، لكن ما مكّنه من الحديث عن هذه الأنواع الثمانية إنما هو الجواب أساسا. وبتنويع موضع البؤرة في جملة النفي، تتنوع الجوابات. ومن الواضح أن قاعدة تسلط النفي على القيد (الذي يمثل بؤرة الكلام)، تنطبق في الأمثلة (١٨-٢٥) انطباقا يكاد يكون كليا. ففي الأمثلة (١٨-٢١) وكذا (٢٥) يتسلط النفي على الخبر، وقد اعتبرنا الخبر موضعا للبؤرة يخصص المبتدأ. وفي المثال (٢٤) ينحصر النفي في السور أي العدد "ثلاثة" وهو منطقي لأن للأسوار أولوية في التعامل مع

النفي. أما بخصوص (٢٢) فيقصد "موشلار" نفي فعل الاعتقاد "أعد" الذي له دلالة نفسية اعتقادية ويعبر عن موقف قَضَوي يرشحه لأن يكون موضع البؤرة في الجملة ويكون قيدا على مضمون الكلام. وفي (٢٣) يوجد نفي للمقتضى يمكن تحليله كما يأتي:

أ- مقول جملة النفي: لا آسف لموت زيد.

ب- مقتضى جملة النفي: مات زيد.

ج- مقول التعليل: زيد على أحسن ما يرام.

د- مقتضى التعليل: لم يمت زيد.

جاء التعليل هنا ليردّ فعل التأسف بما أن زيدا لم يمت، وبين الأسف وموضوعه علاقة تلازم، فأنت تأسف لوجود داع للأسف، فإذا انتفى الداعي انتفى الأسف وفق مبدإ "انتفاء اللازم بانتفاء الملزوم".

نخلص إلى أن النفي يمكن أن يشمل مكونات أخرى من حيّزه إضافة إلى القيد النحوي المخصِّص لبؤرة الكلام، كأن يشمل الدلالات الضمنية (الاقتضاء والاستلزام)، أو الدلالات المتصلة بالتشكل السطحي للكلام (المتعلقة بالأخطاء اللغوية)، كالأصوات والمقاطع والدلالات الاشتقاقية والتصريفية والإعرابية والأسلوبية الصياغية عموما. وبعد هذه الفقرات التي تتعلق بتحديد حيّز النفي وبؤرته، وبالاعتماد كذلك على وظيفة جواب النفي، وأصناف النفي ومقاصده التداولية، يمكننا أن نصوغ سُلّمية تنبني على مفهوم التقييد، الذي ينبني على خصائص إعرابية دلالية من جهة وعلى ما يلازم مفهوم التقييد من تبئير وتخصيص من جهة أخرى[٢٠]. مع توسيع لمفهوم التقييد على نحو يتجاوز المتممات ويجعل بعض رؤوس المركبات كالأسوار، أو ذيولها كالصفات قيودا، ويجعل الأخبار (أفعالا وصفات)، قيودا على الأسماء الدالة على الذوات، ويجعل العمليات النحوية قيودا (كالتقديم والتأخير)،

إضافة إلى المفاعيل والظروف... ونسم هذه السلّمية بـ" سلّمية تحديد حيّز النفي" وهي متدرجة من الأقوى احتمالا إلى الأضعف احتمالا وتقبل تمازج حالتين معا أو أكثر.

(٢٦) [سلّمية تحديد حيّز النفي]:

• إذا تضمنت الجملة عاملا منشئا لحيّز، توجه النفي إلى العامل.

• إذا لم يوجد عامل منشئ لحيّز غير عامل النفي، توجه النفي إلى القيد.

• إذا تعددت القيود، توجه النفي إلى آخر قيد على اليسار.

• إذا تعددت القيود وقُدّم بعضها، توجه النفي إلى القيد المغيّر عن موضعه.

• إذا غيّر المتكلم موضع البؤرة، توجه النفي إعرابيا إلى البؤرة التي يحددها الإعراب، وتوجه النفي تخاطبيا إلى البؤرة التي اختارها المتكلم.

• إذا لم يتوجه النفي إلى القيد، توجه إلى المقيّد.

• إذا لم يتوجه النفي إلى القيد أو المقيّد، توجه إلى دلالة لزومية (المقتضى أو الاستلزام الخطابي).

• إذا لم يتوجه النفي إلى الدلالة اللزومية، توجه إلى معنى من المعاني المكونة لدلالات الألفاظ.

• إذا لم يتوجه النفي إلى معنى مكوّن، توجه إلى شكل اللفظ.

١,٥. قواعد بلاغية في النفي:

درسنا في الفقرات الفرعية السابقة الخصائص التداولية لحيز النفي بحسب اقتضاءات مقام التخاطب، وندرس في هذه الفقرة حيز عمل النفي، هل الجملة بأكملها، أم المفردة الموالية لأداة النفي، أم الخبر، أم الصفة، أم غير ذلك من القيود داخل الجملة؟ وذلك عن طريق مجموعة من القواعد البلاغية، بغرض تطبيق السّلّمية المقترحة آنفا (٢٦) وتوضيحها وإغنائها لتحديد حيز النفي.

القاعدة الأولى: يتسلط النفي في الجمل على النسبة بين المسند والمسند إليه، ولا تنفي الأداة الكلمة المفردة التي تدخل عليها، لأن أدوات النفي من شأنها أن

تحول الجمل من الإيجاب إلى السلب، قالت سناء البياتي: "إذا تصدرت "ما" جملة فعلية سواء كان فعلها على بناء "يفعل" أو على بناء "فعل" نحو: "ما يقوم الزيدان"، و "ما قام الزيدان"، فإنها تنفي نسبة الفعل إلى الفاعل، إذ لا فائدة من نفي الفعل وحده، ففي مثال "لا يقرأ زيد ولا يكتب عمرو"، أو قوله تعالى:﴿فَلاَ صَدَّقَ وَلاَ صَلَّى﴾[٢١]، النفي هنا مسلط على النسبة بين المسند والمسند إليه، لا على الفرد الذي اتصلت به "لا"، لأنه لا معنى لنفي القراءة وحدها ولا التصديق وحده"[٢٢]. وتسمي "لا" في المثالين: "لا" النافية للإسناد، مميزة لها عن "لا" النافية للجنس، التي يتسلط النفي فيها على الكلمة التي تليها تسلطا شاملا، مستغرقا لكل ما تفيده الكلمة من معان[٢٣].

القاعدة الثانية: إذا كان في الجملة المنفية قيد، من تخصيص، أو إتباع، أو إضافة، تسلط النفي على القيد دون الركن الإسنادي، كقوله عزّ وجلّ: (٤٣)﴿فَلَيْسَ لَهُ الْيَوْمَ هَاهُنَا حَمِيمٌ﴾[٢٤]. في هذه الآية، هناك تقييد للنفي بالظرف. وقال سبحانه: (٤٤) ﴿فإن الله لا يضيع أجر المحسنين﴾[٢٥]. في تقييد النفي بالإضافة. وقال أيضا: (٤٥) ﴿لَا تَقتلوا الصّيدَ وأنتم حُرُمٌ﴾[٢٦]. في تخصيص النفي بالحال. قال عبد القاهر الجرجاني مقررا هذه القاعدة: "من حكم النفي إذا دخل على كلام، ثم كان في ذلك الكلام تقييد على وجه من الوجوه، أن يتجه إلى ذلك التقييد، وأن يقع له خصوصا، وتفسير ذلك أنك إذا قلت: "أتاني القوم مجتمعين"، فقال قائل: "لم يأتك قوم مجتمعين"، كان نفيه متوجها إلى الاجتماع الذي هو تقييد في الإتيان دون الإتيان نفسه، حتى أنه إذا أراد أن ينفي الإتيان، كان من سبيله أن يقول: "إنهم لم يأتوا أصلا""[٢٧]. نشير إلى أنه على الرغم من أهمية هذه القاعدة، فلا بد من أخذ السياق العام الذي وردت

فيه الجملة المنفية، بعين الاعتبار.

القاعدة الثالثة: يتسلط النفي على آخر قيد، ويختص به، إذا كان في الجملة المنفية أكثر من قيد، ومثال ذلك: (٤٦)"لم يقرأ زيد كتابا مفيدا اليوم". يتسلط النفي في هذه الجملة على الظرف "اليوم"، ولا ينصرف إلى ما قبل ذلك، لاحتمال أن يكون زيد قد قرأ كتابا مفيدا قبل اليوم.

القاعدة الرابعة: إذا كان في الجملة توكيد، ونفيت، فإن النفي يتسلط على التوكيد، يقول الجرجاني: "فمتى نفيت كلاما فيه تأكيد، فإن نفيك يتوجه إلى التأكيد خصوصا ويقع له، فإذا قلت: "لم أرَ القوم كلهم"، أو "لم يأتني القوم كلهم"، أو "لم يأتني كل القوم"، أو "لم أر كل القوم"، كنت عمدت بنفيك إلى معنى "كل" خاصة..."[٢٨].

القاعدة الخامسة: يتسلط النفي في الجملة على الخبر لا على الصفة، بحسب الجرجاني، فإذا حكيت عن قائل كلاما، أنت تريد أن تكذبه فيه، فإن التكذيب ينصرف إلى ما كان فيه خبر دون ما كان صفة، فإذا حكيت عن إنسان أنه قال: "زيد بن عمرو سيد"، ثم كذبته فيه، لم تكن أنكرت أن يكون زيد بن عمرو، ولكن أن يكون سيدا، وكذلك إذا قال: "زيد الفقيه قد قدم"، فقلت له: كذبت، لم تكن أنكرت أن يكون زيد فقيها، ولكن أن يكون قد قدم...[٢٩].

القاعدة السادسة: يدل الكلام بين الجحدين على الإثبات، يقول الزركشي: "قال ثعلب والمبرّد: إن العرب إذا جاءت بين الكلام بجحدين، كان الكلام إخبارا، ومثّلا لذلك بقوله تعالى:﴿وَمَا جَعَلْنَاهُمْ جَسَدًا لاَ يَأْكُلُونَ الطَّعَامَ﴾[٣٠]، والمعنى بحسب هذه القاعدة، إنما جعلناهم جسدا يأكلون الطعام"[٣١].

نشير كما سنبين لاحقا إلى عدم كلية هذه القواعد، وأنها تخضع لشروط يقتضيها مقام التخاطب، وأن النفي يمكن أن يتسع ليشمل جميع مكونات حيّزه، ويمكن أن يضيق ليكتفي

ببعض المكوّنات أو يكتفي بواحد. وقد ناقش ذلك الزمخشري، عدَّ قواعد الجرجاني قواعد أغلبية وليست كلّية، كما ذكر الدسوقي في الحاشية: "لا يجب في النفي إذا دخل على مقيَّد بقيد أن يتوجه للقيد فقط، بل تارة يتوجه للقيد فقط وهو الغالب، وتارة يتوجه للمقيَّد فقط، وتارة للقيد والمقيّد معا"[٣٢].

٢. النفي الضمني(المستلزم) والقوة الإنجازية:

نعالج في هذه الفقرة إشكال القوة الإنجازية للنفي، هل هو قوة إنجازية (فعل لغوي) مثل بعض الأساليب كالإخبار والاستفهام، أم هو مجرد وسيلة للتعبير عن قوة إنجازية؟. نعتمد للإجابة عن ذلك مقالا للأستاذ محمد مرزوق واردا في مجلة البلاغة والنقد الأدبي، موسوما بـ" النفي الضمني(المستلزم) والقوة الإنجازية في اللغة العربية: مقاربة لسانية وظيفية)، وكذا عمل المتوكل(١٩٩٣)، و"دلائل الإعجاز" ومراجع أخرى.

تشبه التراكيب المبأرة في خصائصها التداولية، التراكيب القصرية والمصدّرة والمفصولة، من حيث استعمالها في حالات مخالفة اعتقاد المخاطَب لاعتقاد المتكلم، وهذا الاختلاف في الخصائص التركيبية التداولية، يجعلها تستعمل في طبقات مقامية مختلفة، فيلجأ إليها المتكلم لدحض ما يعتقده المخاطب في مقام تخاطبي. وما يميز هذه التراكيب أنها تواكب المحتوى القضوي، فتكون فيها قوتان إنجازيتان: حرفية عن طريق الدلالة اللغوية المباشرة، ومستلزمة حواريا يقتضيها مقام التخاطب وهي "الجحد" المعبر عن الدحض الذي يسعى إليه المتكلم في كل واحدة من هذه البنى المبأرة. لذلك فتحليل البنيات المنفية عن طريق الاستلزام يحدث بواسطة الوظيفة التداولية البؤرة، التي سنعتمدها في دراسة الخصائص البنيوية والتداولية للبنيات المنفية.

٢ , ١. نفي القوة الإنجازية:

يذهب كيفون (givon ١٩٧٥) إلى أن النفي قوة إنجازية (أو فعل لغوي) كباقي الأفعال اللغوية المعروفة في النحو الوظيفي، مثل الإخبار والوعد والوعيد والإنذار والاستفهام... وهو الأمر الذي يعارضه (المتوكل١٩٩٣)، بحجة أن النفي بخلاف القوة الإنجازية المعروفة، يمكن أن يوارد قوى إنجازية أخرى في الجملة نفسها، أي يمكن أن يواكب السؤال والإخبار والأمر والوعد... والجمع بين قوتين إنجازيتين حرفيتين، الواحدة منفية والأخرى استفهامية أو أمرية أو إخبارية...في الجملة نفسها غير جائز، في حين يجوز أن تواكب المحتوى القضوي نفسه قوتان إنجازيتان اثنتان، تكون إحداهما قوة إنجازية مستلزمة حواريا[٣٣]. نسوق مثالا لذلك بالجمل الاستفهامية الموالية:

(٢٧.أ-ج)

أ- هل تساعدني في الخروج من هذه الورطة؟

ب- ألم أهبك كل ما أملك؟

ج- أولطم خالد هندا؟

تملك هذه البنيات قوتين إنجازيتين، حرفية (السؤال)، ومستلزمة (الالتماس، الإثبات، الإنكار). ويمكن للنفي أن يواكب قوتين إنجازيتين حرفيتين في الجملة نفسها مثل (٢٨.أ- د). فلا يمكن أن يكون قوة إنجازية، وبالتالي ليس فعلا لغويا:

(٢٨) أ- ألم أقدم لك الطعام؟

ب- ما خرج الأستاذ بعد.

ج- لا تخن أصدقاءك.

د- لا أعدك بأنني سأزورك.

يفترض المتوكل (١٩٩٣) أن النفي وسيلة صرفية تركيبية تستعملها اللغات الطبيعية للدلالة على قسط من فعل لغوي عام، يمكن الاصطلاح على تسميته بفعل "الاعتراض"، ويتضمن هذا الفعل فعلين فرعيين اثنين: فعل " الجحد" و فعل "التعويض"[٣٤]. لنتأمل

البنية:

(٢٩.أ-ب)

(٢٩) أ- لقد تزوج خالد هندا

ب- ما هندا تزوج خالد، بل زينب

نفهم من البنية (٢٩.ب) أن المتكلم ينجز فعلين لغويين: فعل "الجحد" المتجلي في إنكاره لورود المعلومة الدال عليها المكون "هندا"، وفعل "التعويض" المتمثل في تصحيحه لهذه المعلومة وتعويض "هندا" بـ " زينب". ويمكن أن يتضمن "الاعتراض" فعل "الجحد" فقط مثل:

(٣٠) ما هندا تزوج خالد

يفترض المتوكل أن الجمع بين قوتين إنجازيتين حرفيتين في المحتوى القضوي نفسه ممتنع، في حين يمكن أن تواكب الجملة قوتين إنجازيتين اثنتين، واحدة حرفية مدلول عليها بصيغة الجملة نفسها وتعبر عن فعل لغوي مباشر، وأخرى قوة إنجازية مستلزمة حواريا يقتضيها مقام التخاطب، تنجز فعلا لغويا غير مباشر (مستلزم) مثلا

البنية (٣١):

(٣١) أ- هل تستطيع أن تقدم لي خدمة؟ ← السؤال+ الالتماس.

ب- هل تستوي الحسنة والسيئة؟ ← السؤال + الإنكار (لا تستويان).

نخلص إلى أن النفي يتحقق في بعض المقامات السياقية من دون أداة نفي، وإمكان ورود النفي بوسائل متعددة يدل على أنه ليس فعلا لغويا، وإنما مجرد وسيلة للتعبير عن فعل لغوي هو "الجحد". ويمكن توضيح ذلك من الخطاطة: (٣٢)

٢,٢.البؤرة ودلالاتها على النفي المستلزم:

اقترح المتوكل (١٩٨٥) دراسة التراكيب اللغوية المبأرة، التي يسعى فيها المتكلم إلى دحض ما يعتقده

المخاطب في مقام تخاطبي معين، بناء على الوظيفة التداولية: "بؤرة المقابلة"، معرّفا إياها كما يأتي:

بؤرة المقابلة: هي الوظيفة التداولية التي تسند إلى المكون (حمل أو عنصر حمل) الحامل للمعلومة المتجادل في ورودها (المعلومة غير المتفق على ورودها) وذلك مثل الجمل (٣٣.ب-هـ) باعتبارها ردودا تصحيحية للجملة (أ).

(٣٣) أ- لقد قابل كُثيّر عزّة.

ب- عزّةَ قابل كُثيّر.

ج- التي قابلها كثير عزةَ.

د- ما قابل كثير إلا عزةَ.

هـ- ما قابل كثير ليلى بل عزة.

وقد قسم المتوكل بؤرة المقابلة على أربع بؤرات:

* بؤرة الانتقاء: تسند إلى المكون الحامل للمعلومة المنتقاة والذي يحتل صدارة الكلام مثل: "عزّة" في (٣٣.ب).

* بؤرة الحصر: تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي تحصر مجموعة من القيم في قيمة واحدة وترد مع أداة الحصر (ما...إلا/ لا...إلا/ إنما...) مثل "عزة" في (٣٣.د).

* بؤرة التثبيت: تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يصادق المتكلم على ورودها وتظهر في التراكيب شبه المفصولة مثل (٣٣.ج).

* بؤرة القلب: تسند إلى المكون الحامل للمعلومة التي يعوض بها المتكلم معلومة يعدها غير واردة كما في المثال(٣٣.هـ)(٣٥) .

يلجأ المتكلم إلى تراكيب تضم هذه الأنماط الأربعة من البؤر لدحض ما يعتقده المخاطب، وتواكب هذه التراكيب المحتوى القضوي، وفيها قوتان إنجازيتان، واحدة منها مستلزمة حواريا يقتضيها مقام التخاطب، وهي "الجحد"، الذي ينسجم مع الدحض الذي يسعى إليه المتكلم في كل واحدة من هذه البنيات. لذا فتحليل البنيات المنفية استلزاميا، يجري بواسطة الوظيفة التداولية "بؤرة المقابلة".

وسنعرض لذلك عن طريق تحليل وظيفي لتراكيب تهم هذا الموضوع.

نشير إلى أن اللغة العربية تتضمن ظواهر لغوية تواكب الجملة الواحدة فيها قوتان إنجازيتان، تأتي الأولى حرفية والثانية وهي "الجحد"، مستلزمة حواريا بحسب ظروف التخاطب. وهذه الظواهر هي: التصدير، والقصر، والإضراب، والاستثناء، والاستفهام، والاستدراك، والزجر... ونركز على الخصائص التداولية لظاهرة التصدير وعلاقتها بالنفي المستلزم.

يشمل التصدير التراكيب ذات المحمول الفعلي مثل البنية(٣٤) والتراكيب ذات المحمول غير الفعلي مثل البنية(٣٥).

(٣٤) هنداً يقابل خالدٌ.

(٣٥) عمراً زيدٌ ضاربٌ غداً.

يعد التصدير في النوعين عملية واحدة لذا سنقتصر على النوع الأول، ويشترط في المكون المتصدر أن يكون مكونا داخليا يشكل عنصرا من عناصر الحَمل، بخلاف بنية الاشتغال التي يكون فيها المكون المبأر موضوعا خارجيا كما في (٣٦):

(٣٦) هندٌ، يقابلها خالدٌ.

والفرق بين البنيتين راجع للضمير في بنية الاشتغال وغيابه في التصدير[٣٦]. كما يعد "المتوكل" المكون المتصدر في بنية الاشتغال يحمل معلومة يتقاسم معرفتها المتكلم والمخاطب معا، وما يشكل مجال التخاطب بينهما هو معلومة متعلقة بمكون واحد فقط هو على سبيل المثال "هندٌ" في البنية (٣٦)[٣٧].وهذا التقاسم للمعلومة بين المتكلم والمخاطب يستبعد وجود قوة مستلزمة حواريا "الجحد". أما ما يميّز بنية التصدير تداوليا عن غيرها من البنى المبأرة، كونها ترد في مقام تخاطبي يفاد منه أن المخاطب يكون مترددا بين معلومات متعددة، فيطلب من المتكلم أن يعين له المعلومة الصحيحة. ويقابل هذا التردد عند المخاطب امتلاك

المتكلم للمعلومة التي يعتقد إمكانية ورودها، فيمد المخاطب بها. فتصبح مثلا الجملة (٣٧) هي (٣٨):

(٣٧) أزيداً يضرب خالدٌ أم عمراً.

(٣٨) زيدًا يضرب خالدٌ.

يكون المخاطب مترددا بخصوص من يضربه خالد، ويطلب التعيين من المتكلم بواسطة الجملة (٣٧)، ويكون المتكلم على علم بالمضروب فيعيّنه للمخاطب بواسطة الجملة (٣٨). وعن طريق يكون المتكلم قد أمدّ المخاطب بالمعلومة الصحيحة(الإخبار) وفي الوقت نفسه، ينفي المعلومة الأخرى أو المعلومات الأخرى التي يتردد المخاطب في ورودها. وعلى هذا الأساس يمكن القول إن البنية التصديرية تتضمن قوتين إنجازيتين، مباشِرة "الإخبار" و مستلزمة "الجحد".

نخلص إلى أن النفي من دون أداة (الضمني أو المستلزم)، تكون فيه الجملة منفية على الرغم من غياب الأداة، وقد ركزنا على النفي وعلاقته بالقوة الإنجازية، والبؤرة ودلالاتها على النفي المستلزم، وقاربنا بنيات مبأرة لاحظنا أن النفي فيها مستلزم حواريا يقتضيه مقام التخاطب، واعتمدنا ظاهرة التصدير نموذجا في هذه الدراسة، وتبين لنا أن البنية المصدرة تتضمن قوة مباشرة و قوة مستلزمة "الجحد"، الذي يعدُّ فعلا لغويا فرعيا لفعل الاعتراض الذي يتضمن إضافة إلى فعل "الجحد"، فعل "التعويض"، فيكون النفي وسيلة صرفية تركيبية تستعملها اللغات الطبيعية للدلالة على قسط من فعل لغوي عام (الاعتراض) [٣٨].

٣.استنتاج

كثيرا ما تقتضي المواقف الكلامية والسياقات المختلفة للحوار أن يتحاشى المتحاورون التصريح بالنفي والإنكار لمقاصد وأغراض لديهم، ويكتفون بالتلميح والتعريض، مستعملين أساليب وألفاظا يدركها

السامع غالبا ويفقه ما ترمي إليه من دلالة، وهذه الصيغ والأساليب تكون في مجملها ما يعرف بالنفي الضمني، الذي يؤشر عن نزعة تداولية تراعي مقتضى حال المخاطبين. وتجمع النفي بالإثبات علاقة اقتضاء، فيبنى النفي على حسب الإثبات، بناء يردد فيه النافي إثبات المثبت، ثم يردّه ويدحضه، سواء أكان هذا الإثبات صريحا أم مفترضا. كما أن النفي "حواري" ينبني على وجود أكثر من قول في التركيب، رغم وحدة القائل النافي وسيطرة غرضه على بقية الأقوال. وهذا التعدد الدلالي في تركيب النفي، هو ما يرشحه للتعبير عن تعارض الاعتقادات ووجهات النظر بين المتخاطبين، بوصف النفي إعلانا عن مخالفة المتكلم لاعتقاد المخاطب. والنفي لا مضمون له- يتميز بفراغ إحالي بما أنه لا يقول شيئا عن حالة الأشياء في الكون- إلا ما يستعيره على وجه الترديد من الإثبات الذي يدحضه، مما يجعل فعله اللغوي ينحصر في المخالفة أو الإنكار، الأمر الذي يجعل النفي واحدا رغم تصنيفات التداوليين، التي هي مجرد أغراض ومقاصد يروم النفي تحقيقها.

كما يتميز النفي بحركيته، حيث تتعدد الاحتمالات المرتبطة بالمكونات التي يمكن أن يتسلط عليها النفي، وهي احتمالات كثيرة رياضيا، ولكن العنصر "البؤرة" في الجملة، أي العنصر المرشح لأن يتسلط عليه النفي، يكون بداهة داخل حيّز النفي، وأن ما يستأنف به المتكلم كلامه بعد النفي "جواب النفي"، هو الذي يفك هذا الإبهام، ويحدد العنصر المنفي، ويبين القصد من النفي، وقد أفادنا هذا المفهوم "جواب النفي"، في تحديد سلّمية مهمة على أساسها يكون توجيه النفي إلى هذا المكون أو ذاك. وتشبه التراكيب المبأرة في خصائصها التداولية، التراكيب القصرية والمصدّرة والمفصولة، من حيث استعمالها في حالات مخالفة اعتقاد المخاطَب لاعتقاد المتكلم، وهذا

الاختلاف في الخصائص التركيبية التداولية، يجعلها تستعمل في طبقات مقامية مختلفة، فيلجأ إليها المتكلم لدحض ما يعتقده المخاطب في مقام تخاطبي. وما يميز هذه التراكيب أنها تواكب المحتوى القضوي، فتكون فيها قوتان إنجازيتان: حرفية عن طريق الدلالة اللغوية المباشرة، ومستلزمة حواريا يقتضيها مقام التخاطب وهي "الجحد" المعبر عن الدحض الذي يسعى إليه المتكلم في كل واحدة من هذه البنى المبأرة. والنفي الضمني المستلزم غني، يوسع دائرة الخطاب ويوجهه إلى معانٍ أخرى مغايرة لمعنى النفي مثل: التعريض، أو الإضراب، أو المقاربة، أو التوبيخ، أو الإنكار، أو التقريع، أو الاستبعاد، أو التنزيه، أو التعظيم، أو الردع والزجر...، يخرج إليها النفي اقتضاء لا تصريحا.

الهوامش:

١- ينظر " شرح المفصل "، ج ٨، ص ١٤٩-١٥٥١ .

٢- ينظر شكري المبخوت، "إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية"، ط ٢٠٠٦، ص ٣٨٠-٣٨١.

٣- ينظر على سبيل المثال لا الحصر، ابن هشام "مغني اللبيب"، ج.١، ص ٢٥٥

٤- شكري المبخوت: "إنشاء النفي..."، ص ٣٩٢.

٥- بحسب قاعدة: إذا كان في الجملة توكيد، ونفيت، فإن النفي يتسلط على التوكيد.

٦- ينظر ابن يعيش: "شرح المفصل"، ج٨، ص ١٠٧ والأستراباذي: "شرح الكافية"، ج١، ص ٢٩٧

٧- ينظر بهذا الصدد، شكري المبخوت: " إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية "، ص ٤٢١-٤٧٩.

٨- سورة يوسف الآية ٣١.

٩- Ducrot.O،(١٩٨٤) « le dire et le dit »، p ٣٠.

١٠- بخصوص هذه الثنائيات يراجع جدول مستفيض في (هورن ١٩٨٩)، ص ١٤٠-١٤١.

١١- ينظر الجرجاني، " دلائل الإعجاز"، ص ٦.

١٢- FREGE G، ١٩٧١، « écrits logiques et philosophiques »، P ٢٠٧.

١٣- Ducrot.O، ١٩٧٣، « la preuve et le dire »، P ١٢٤.

١٤- المرجع نفسه (دكرو Ducrot.O، ١٩٧٣)، ص ١٢٣.

١٥- المرجع نفسه (دكرو Ducrot.O، ١٩٧٣)، ص ١٢٨_١٢٩.

١٦- Ducrot O، ١٩٨٤، « Le dire et le dit »، P ٢١٧-٢١٨

١٧- Horn.R.L، ١٩٨٩، « A natural history of negation »، P ٤٢١

١٨- Moeschler J، ١٩٩٦،

Théorie pragmatique» et pragmatique conversationnelle »، P ١٣٨.

١٩- يتصل النفي هنا بالأداء الصوتي، وقد ذكر ابن منظور هذا الشاهد في مادة "نبأ". من حيث الدلالة المعجمية تدل "النبيء" على المخبر عن الله والنبي من النبوة والنباوة أي الارتفاع عن الأرض فسمي النبي نبيا لارتفاع قدره. وعدَّ سيبويه الهمز في "نبيء" لغة رديئة لقلة استعمالها والأجود ترك الهمز.

٢٠- مبدأ السلّمية اعتمده (هورن ١٩٨٩) لتصنيف النفي إلى وصفي يكون للنسبة أو للعنصر وميتالغوي يكون متراوحا بين الاستلزام التخاطبي والخصائص الشكلية وكانت سُلّميته كما يأتي: (نفي النسبة>نفي المكون>نفي استلزام تخاطبي>نفي مقتضى>نقي استلزامات محتملة>نفي خصائص شكلية.

٢١- سورة القيامة الآية٣١

٢٢- البياتي سناء، " قواعد النحو العربي على ضوء نظرية النظم "، ص ٢٨٠.

٢٣- ينظر المرجع نفسه، ص ٢٧٨.

٢٤- سورة الحاقة الآية ٣٥.

٢٥- سورة هود الآية ١١٥.

٢٦- سورة النساء الآية ٩٥.

٢٧- الجرجاني، "دلائل الإعجاز"، ص ٢٦٤.

٢٨- المرجع نفسه، ص ٢٦٤.

٢٩- ينظر "دلائل الإعجاز"، ص ٣٤٠-٣٤٣.

٣٠- سورة الأنبياء الآية ٨.

٣١- ينظر الزركشي، " البرهان في علوم القرآن "، ج ٤، ص ٧٧.

٣٢- حاشية الدسوقي، ج ١، ص ٩٧

٣٣- المتوكل (١٩٩٣)، نقلا عن مقال محمد مرزوق: "النفي الضمني(المستلزم) والقوة الإنجازية في اللغة العربية: مقاربة لسانية وظيفية"، مجلة البلاغة والنقد الأدبي، العدد ٣، ٢٠١٥،ص ٢٥٤

٣٤- المتوكل (١٩٩٣)، نقلا عن مقال

" النفي الضمني"، ص ٢٥٥.

٣٥- ينظر بهذا الصدد المتوكل، (١٩٩٣): "الوظيفة والبنية..."، ص ١٤٤-١٤٧ و كذا " الوظائف التداولية في اللغة العربية"

٣٦- للتوسع أكثر ينظر الجرجاني: "دلائل الإعجاز"، ص ٢٥٠ وما بعدها.

٣٧- المتوكل ١٩٩٣، ص ١٢٠ وما يليها.

٣٨- محمد مرزوق: "مقال النفي الضمني (المستلزم)..."، مجلة البلاغة والنقد الأدبي، ص ٢٧٠.

المصادر والمراجع:

القرآن الكريم

١- ابن منظور جمال الدين، لسان العرب، دار صادر، بيروت، ط٣، ٢٠٠٠.

٢- ابن هشام الأنصاري، "مغني اللبيب عن كتب الأعاريب"، تحقيق محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت.١٩٨٧.

٣- ابن يعيش موفق الدين، "شرح المفصل"، ت: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١، ٢٠٠١.

٤- الأستراباذي رضي الدين محمد، شرح كافية بن الحاجب، ت: إيميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط١، ١٩٩٨.

٥- الجرجاني عبد القاهر "دلائل الإعجاز في علم المعاني" دار الكتب العلمية، بيروت، ط١. ١٩٨٨

٦- الدسوقي محمد بن محمد عرفة "حاشية الدسوقي على شرح السعد ضمن شروح التلخيص"، دار السرور، بيروت، دون تاريخ.

٧- الزركشي بدر الدين، " البرهان في علوم القرآن "، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة hgالعصرية، صيدا، بيروت، ١٩٧٢.

٨- سناء حميد البياتي، "قواعد النحو العربي في ضوء نظرية النظم"، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الأردن. الطبعة ١، ٢٠٠٣.

٩- سيبويه أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، "الكتاب"، تحقيق وشرح عبد السلام محمد هارون، الكويت، ١٩٧٤.

١٠- العسكري أبو هلال، الصناعتين "، ت: مفيد قميحة، دار الكتب العلمية ط ٣، بيروت، ١٩٨٩.

١١- المبخوت شكري، إنشاء النفي وشروطه النحوية الدلالية، مركز النشر الجامعي، كلية الآداب والفنون والإنسانيات جامعة منوبة، ٢٠٠٦.

١٢- المبرد، أبو العباس، محمد بن اليزيد، "المقتضب"، تحقيق محمد عبد

الخالق عضيمة، لجنة إحياء التراث الإسلامي، القاهرة.
١٣- المتوكل أحمد، (١٩٨٥)، الوظائف التداولية في اللغة، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الدار البيضاء، الطبعة الأولى.
١٤- المتوكل أحمد، الوظيفة والبنية، مقاربات وظيفية لبعض قضايا التركيب في اللغة العربية، الرباط، منشورات عكاظ، ١٩٩٣.
١٥- المرادي الحسن بن قاسم، "الجنى الداني في حروف المعاني"، تحقيق الدكتور فخر الدين قباوة الأستاذ محمد نديم فاضل، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، الطبعة الأولى، (١٩٧٣)م.

المجلات والمقالات العلمية:

١٦- عائشة بنت عبدالله علي جراح، "مقال: ظاهرة النفي في اللغة العربية"، مجلة لغة كلام، العدد٦، ديسمبر ٢٠١٧.
١٧- مرزوق محمد: "مقال النفي الضمني (المستلزم) "، مجلة البلاغة والنقد الأدبي، العدد٣، ٢٠١٥.

المراجع الأجنبية:

١- Ducrot Oswald، « le dire et le dit »، paris، minuit، ١٩٨٤.
٢- Ducrot، O، ١٩٧٣، «la preuve et le dire »، Tours، Mame.
٣- Ducrot، O، ١٩٧٢، « dire et ne pas dire »، Paris: Hermann.
٤- Ducrot، O، ١٩٨٠، « Les Echelles Argumentatives »، Paris : Minuit.
٥- Frege .Gottlob، ١٩٧١، «écrits logiques et philosophiques» Paris، Seuil.
٦- Givon، T، ١٩٧٥.. Negation in language : pragmatics، functions،

ontology.stanfond working papers on language Universals.

٧- Horn.R.L، ١٩٨٩، « A natural history of negation »، Chicago، University of Chicago Press.

٨- Larousse، dictionnaire de la langue Française، édition، ٢٠٠١.

٩- Le petit Robert، ١٩٩٠، dictionnaire de la langue Française.

١٠- Moeschler، J، ١٩٩٦، Théorie pragmatique» etpragmatique conversationnelle»، Paris، Armand Colin.